

Distr.
GENERAL

E/CN.17/1999/18
23 March 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية المستدامة

الدورة السابعة

١٩-٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩

اجتماع ممثلي المانحين والدول الجزرية الصغيرة النامية، ٢٤-٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٩

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة	الفقرات
٢	أولاً - مقدمة ١-٤
٣	ثانياً - القضايا الرئيسية التي تناولتها الدول الجزرية الصغيرة النامية ٥-٩
٥	ثالثاً - ردود المانحين ١٠-١٤
٦	رابعاً - ملاحظات ختامية ١٥-١٨
	<u>المرفقات</u>
٨	الأول - السمات البارزة للاجتماع كما قدمها الرئيس المشارك ٨
١٤	الثاني - الإجراءات التي اتخذت على الصعيد الوطني لتعزيز التنمية المستدامة ١٤
١٩	الثالث - بعض خصائص برامج المانحين المنفذة في الدول الجزرية الصغيرة النامية التي ورد ذكرها في الاجتماع ١٩
٣٠	الرابع - عدد مقترحات المشاريع حسب المجالات البرنامجية وحسب مجموعات الدول الجزرية الصغيرة النامية ٣٠

أولا - مقدمة

١ - استجابة لقرارات الجمعية العامة ١٨٣/٥١ و ٢٠٢/٥٢ و ١٨٩/٥٣، نظمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اجتماعا لممثلي المانحين والدول الجزرية الصغيرة النامية في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٩ بشأن تعبئة الموارد اللازمة لمساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية في التنفيذ الفعال لبرنامج عمل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

٢ - وعقد الاجتماع، الذي تقاسم رئاسته روجر إيرهارت المدير العام لشعبة الأمم المتحدة والكمونولث، البرنامج المتعدد الأطراف، الوكالة الكندية للتنمية الدولية، وتيلوما نيروني سلادي، الممثل الدائم لساموا لدى الأمم المتحدة ورئيس تحالف الدول الجزرية الصغيرة، في مقر الأمم المتحدة وشهد حضورا كبيرا خلال الدورة التي استمرت ثلاثة أيام. وشارك فيه ممثلون عن المانحين المحتملين الثنائيين ومتعددي الأطراف، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والمنظمات الحكومية الدولية الإقليمية التابعة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وعدد من المنظمات الحكومية الدولية غير التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية^(١).

٣ - وكان الهدف من عقد الاجتماع دراسة الطرق والوسائل الكفيلة بمساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية في تعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ مجموعة من مشاريع التنمية المستدامة، كانت الدول الجزرية الصغيرة النامية قد قدمت في السابق مقترحات بشأنها إلى المانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف من خلال الإدارة فضلا عن توفير قوة دفع على الصعيد الدولي لاستمرار تنفيذ برنامج العمل، كتمهيد لدورة الجمعية العامة الاستثنائية وكذلك للسنوات القادمة.

٤ - ورحب السيد إيرهارت، في ملاحظاته الافتتاحية، بعقد الاجتماع بوصفه فرصة قيّمة لتشجيع تبادل وجهات النظر بوضوح وصراحة بين الدول الجزرية الصغيرة النامية ومجتمع المانحين بشأن خطط وأولويات هذه الدول. وأوضح أيضا أن هذا الاجتماع يمكن أن يقدم مساهمة أخرى خلال المشاورات غير الرسمية بين المانحين والدول الجزرية الصغيرة النامية بشأن مشاريع محددة وقضايا ملموسة تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال التنمية المستدامة، وبوصفه مناسبة لتجديد الشراكة بين المانحين وهذه الدول. ووجه وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية الانتباه إلى الخصائص التي تنفرد بها الدول الجزرية الصغيرة النامية، وإلى ما تواجهه من قيود ومعوقات، مما يتطلب بذل جهود أكبر من جانبها لتطبيق برنامج العمل بفعالية والسعي لتحقيق أهدافه باستمرار، وشدد المدير المعاون للبرنامج الإنمائي على الصلات القائمة بين التنمية البشرية والحاجة إلى حماية البيئة، وتعهد بمواصلة تقديم الدعم من البرنامج الإنمائي في شراكة مجددة مع المانحين الآخرين والدول الجزرية الصغيرة لتنفيذ برنامج العمل. وشدد رئيس تحالف الدول الجزرية الصغيرة على ما تشعر به الدول الجزرية الصغيرة النامية من إحساس بملكية برنامج العمل، وألقى الضوء على ما تبذله هذه الدول من جهود لترجمته إلى واقع. وذكر أن الدول الجزرية الصغيرة النامية في حين أنها قد تبنت برنامج العمل بوصفه الإطار الأساسي لتنميتها المستدامة، فإن تحقيق أهدافه متوقف

على وجود شراكة قوية، تستند إلى الثقة المتبادلة، بين الدول الجزرية الصغيرة والمانحين (للاطلاع على أهم أحداث الاجتماع التي أشار إليها الرئيس المشارك للاجتماع، انظر المرفق الأول).

ثانيا - القضايا الرئيسية التي تناولتها الدول الجزرية الصغيرة النامية

٥ - في الاجتماع المعقود بين المانحين والدول الجزرية الصغيرة النامية قدمت الدول الجزرية الصغيرة النامية والمنظمات الإقليمية، نيابة عنها، ٣١١ من المشاريع لاستعراضها والالتزام بتقديم الموارد اللازمة لتنفيذ تلك المشاريع، فيما بعد. وشملت حافظة المشاريع مشاريع وطنية وإقليمية، بنسبة ثلاثة إلى واحد تقريبا. وتعلق حوالي ٣٠ في المائة من المشاريع بمجالات تنمية الموارد البشرية، والمؤسسات الوطنية، والقدرة الإدارية، ونحو ٢٨ في المائة بإدارة النفايات، والموارد الساحلية والبحرية، وموارد التنوع الإحيائي. ويرد في المرفق الرابع توزيع للمشاريع حسب مجالات البرامج، ومجموعات الدول الجزرية الصغيرة النامية، والفئات الوطنية والإقليمية.

٦ - وشدد ممثلو الدول الجزرية الصغيرة النامية، في بياناتهم، على ما تتسم به بلادهم من هشاشة إيكولوجية وما تتسم به اقتصاداتها الصغيرة من ضعف. وأبرزوا الصعوبات الناشئة عن موقعها وخصائصها الطبيعية - انتشار الجزر على مساحة شاسعة في حالة الدول الجزرية الصغيرة النامية الأرخبيلية؛ والأضرار المتكررة التي تتعرض لها الدول الجزرية الصغيرة النامية الواقعة في حزام الأعاصير الحلزونية نتيجة للكوارث الطبيعية، مثل الأعاصير؛ والاستخدام الزائد للموارد الطبيعية ونضوبها وتدهورها بسرعة نظرا لندرتها قياسا على الطلب عليها. وسلطوا الضوء أيضا على الصعوبات والقيود الناجمة عن صغر حجم اقتصاداتها وبعدها عن شركائها التجاريين الرئيسيين - من قبيل صغر حجم القوى العاملة، مما يقف حجر عثرة أمام تنمية الحد الأدنى المطلوب من المهارات التقنية لمجموعة واسعة النطاق من أنشطة التنمية المستدامة، مما يعوق بالتالي التنوع الاقتصادي والمرونة المطلوبين للتكيف مع الأسواق الدولية المتغيرة؛ وموقعها النائي عن شركائها التجاريين الرئيسيين، مما ينجم عنه ارتفاع تكاليف النقل الدولي وعدم انتظام خدمات النقل البحري والجوي بسبب انخفاض حجم تجارتها نسبيا؛ وارتفاع تكلفة الوحدة من المرافق الأساسية الاجتماعية والطبيعية بسبب انخفاض الطلب وانخفاض الاستخدام عن الحد الأمثل، لا سيما في الدول الصغيرة جدا والدول الأرخبيلية؛ وعدم كفاية موارد الاستثمارات لبناء المرافق الأساسية الهامة التي تتسم بعدم إمكانية التجزئة وتستلزم استثمارات كبيرة، بسبب انخفاض مستويات المدخرات الوطنية المطلقة حتى عند ارتفاع دخل الفرد نسبيا؛ وضعف اقتصاداتها أمام صدمات الاقتصاد الدولي بسبب ارتفاع درجة انفتاحها وضيق مجال تخصصها إزاء سوق التصدير؛ والاعتماد شبه الكامل، في معظم الحالات، على السلع الاستهلاكية والاستثمارية على حد سواء، بما في ذلك التكنولوجيا والطاقة، وهو ما ينعكس في ارتفاع مستويات الأسعار المحلية.

٧ - وفي ضوء التحديات التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية، ذكر ممثلوها تفاصيل الجهود الكبيرة التي تبذلها تلك الدول سعيا إلى تحقيق التنمية المستدامة على الصعيدين الوطني والإقليمي، وهي

الجهود التي يعززها الدعم الدولي. وفي هذا الصدد، أجملوا التدابير التي تتخذها كل دولة من دولهم لصوغ الاستراتيجيات الإنمائية، وخطط العمل، والسياسات، على الصعيد الوطني، وتعزيز الأطر التنظيمية؛ وإنشاء المؤسسات الوطنية أو تعزيزها لتنسيق تنفيذ برنامج العمل على الصعيد الوطني؛ وإنشاء المؤسسات الإقليمية أو تعزيزها لتحقيق التنسيق الإقليمي الفعال. ويرد بالمرفق الثاني سرد وجيز للإجراءات الرئيسية التي اتخذتها بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية المشاركة في الاجتماع. وأشار ممثلو تلك الدول إلى أنه بصرف النظر عن الجهود التي تبذلها دولهم على الصعيدين الوطني والإقليمي، فإن هناك عددا من العناصر التي تعوق إحراز تقدم في تنفيذ برنامج العمل، وأهمها عدم توفر الدعم المالي من المجتمع الدولي، وعدم كفاية الموارد البشرية المؤهلة بالتدريب الملائم، وعدم كفاية القدرات المؤسسية، وعدم كفاية القدرات اللازمة لإنفاذ التشريعات والتنظيمات البيئية، وعدم كفاية الموارد الاستثمارية.

٨ - ووجهوا الانتباه إلى بعض القيود الآخذة في الظهور والناشئة عن عولمة الإنتاج، والتوزيع والتمويل، التي تستند - فيما يتعلق بالموارد البشرية ذات المهارات، والتكنولوجيا، والثروات من الموارد الطبيعية - إلى مدى القدرة على الاستفادة من اقتصادات الحجم الكبير وخفض التكاليف. ولأن الدول الجزرية الصغيرة النامية تفتقر إلى الأساسات الضرورية، فهي عاجزة عن التكيف مع الهياكل الناشئة. وأشاروا أيضا إلى أن القيود القصيرة الأجل الناشئة عن تحرير التجارة، والتي تقلص من الامتيازات التجارية التي استفادوا منها وذلك بأسرع من قدرتهم على تنويع قطاعات صادراتهم وإعادة تشكيلها. وأقروا بأهمية القطاع الخاص في تشجيع التنمية المستدامة من خلال استيعاب التكاليف البيئية. بيد أنهم أشاروا إلى أن معظم المشاريع المقدمة منهم دخلت في الفئة المعروفة باسم "السلع العامة"، التي تتجه منافعها إلى الجمهور بشكل عام وليس من اليسير تحقيق أرباح من ورائها، مما يجعلها غير صالحة للاستثمار الخاص.

٩ - ووجهوا الانتباه أيضا إلى عجز الدول الجزرية الصغيرة النامية، كل على حدة، عن التفاوض بفعالية بشأن التجارة الدولية وغير ذلك من الاتفاقات، فضلا عن عجزها عن الوفاء بالالتزامات الناشئة عن المجموعة المحيرة من الاتفاقات التجارية والاتفاقيات الدولية بدون دعم من المجتمع الدولي. وأقروا بالحاجة إلى التعاون على الصعيد الإقليمي، وشددوا على الحاجة إلى إيجاد آليات للتنسيق الإقليمي الدائم والفعال في حالة عدم وجودها. ومن شأن وجود آلية تنسيق إقليمية دائمة في كل منطقة أن يوفر الدعم الذي تمس الحاجة إليه لتحديد مجالات واقعية للتعاون، وصياغة خطط التعاون الإقليمي، والتنسيق فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية لتنفيذ الخطط وتوفير الدعم التقني لتلك الدول في مجال التفاوض بشأن المعاهدات الدولية والمشاركة بفعالية في المفاوضات الدولية. وناقشت الدول الجزرية الصغيرة النامية التي قدمت مشاريع أهمية تلك المشاريع في تشجيع التنمية المستدامة والموارد الخارجية المطلوبة لتنفيذ المشاريع. واعترفت الدول الجزرية الصغيرة النامية، بوجه عام، بالدور الحيوي والحاسم للغاية الذي يؤديه دعم المانحين في تحقيق أهداف برنامج العمل، وطلبوا إلى المجتمع الدولي ألا يحكم على مدى صلاحيتها للحصول على المساعدة بشروط تساهلية على أساس مؤشر دخل الفرد وحده، حيث أنه يتغاضى عن هشاشتها وضعفها وعجزها عن تحقيق وفورات وطنية كافية قياسا على ضخامة الاستثمارات المطلوبة للتنمية المستدامة.

ثالثا - ردود المانحين

١٠ - رحب المانحون بالفرصة التي أتاحتها الاجتماعات التطلعي لمناقشة قضايا محددة متعلقة بالتنمية المستدامة مع الدول الجزرية الصغيرة النامية، وأشادوا بالتزام تلك الدول بالمبادئ التي تم التوصل إليها في ريو دي جانيرو وبربادوس. وكان هناك إقرار على نطاق واسع بالخصائص الفريدة التي تتسم بها الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك ضعفها الإيكولوجي والاقتصادي، وبأهمية وضع أدوات مرضية لتقييم ضعفها النسبي. وأعرب عن وجهة نظر مؤداها أن الدول الجزرية الصغيرة النامية تجد نفسها على خط المواجهة الأمامي مع التحديات الناشئة عن التغير في المناخ، والعولمة، وتحرير التجارة، والتغيرات السريعة التي تشهدها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

١١ - وقدم عدة مانحين ثنائيين ومتعددي الأطراف تفاصيل عن السمات البارزة التي تتسم بها برامجهم الحالية الرامية إلى مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك في عدة حالات، مجالات التركيز وطرائق المعونة الخاصة بكل منهم. ويرد في المرفق الثالث سرد مبوب لبعض الجوانب المحددة من برامج المعونة المقدمة من مانحين مختارين على النحو المجلد خلال الاجتماع. وأوضحوا بوجه عام استعدادهم للنظر في تمويل المشاريع التي تتلاءم وأولويات التنمية المستدامة الخاصة بكل منهم من خلال آلياتهم وطرائقهم المحددة لتخصيص المعونة (انظر المرفق الثالث). وفي هذا الصدد، أعرب عن وجهة نظر مؤداها أن المانحين في حاجة إلى أن يأخذوا في الاعتبار أيضا أولويات الدول الجزرية الصغيرة النامية.

١٢ - وشجع المانحون الدول الجزرية الصغيرة النامية على تحديد العاجلة العادلة والقضايا ذات الأولوية العليا، وتحديد أولويات المشاريع استنادا إلى ذلك. وبشأن مسألة تحديد الأولويات جرت الإشارة إلى أن من المهم أيضا ضمان مراعاة الروابط الرئيسية القائمة داخل القطاعات وفيما بينها نظرا لأن إحراز تقدم في بعض المجالات يتوقف على ما يتخذ من إجراءات في مجالات أخرى. وعلى نفس المنوال، طرح اقتراح مؤداها أن تعتمد الدول الجزرية الصغيرة النامية نهجا برنامجيا بدلا من اتباع نهج يقضي بتنفيذ كل برنامج على حدة في مجال تخطيط التنمية المستدامة، وأن تدرج هذه الدول المشاريع والبرامج في خطط وطنية متكاملة وشاملة في مجال التنمية المستدامة تضم الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة.

١٣ - وأولى المانحون بوجه عام أهمية كبرى للتعاون والتنسيق الفعالين على جميع المستويات. فقد دعا المانحون الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى تعزيز علاقات الشراكة التي تربط بين القطاعين العام والخاص داخليا، وإلى تحسين التعاون والتنسيق على الصعيد الإقليمي من أجل الاستفادة من التداؤب الناشئ عن تقاسم الخبرات والتكاليف، وعن استغلال أوجه التكامل القائمة بين الموارد البشرية والموارد المادية للدول الجزرية الصغيرة النامية. وشدد المانحون أيضا على ضرورة زيادة التنسيق بين المانحين من أجل ضمان تقاسم الأعباء بشكل ملائم وتجنب ازدواجية الجهود وتبديد الموارد لكي يتسنى استخدام الموارد الشحيحة بأقصى قدر من الفعالية والكفاءة. وأكد المانحون ضرورة الاستفادة من جميع أوجه التكامل الحالية. وفي هذا

السياق، اقترح المانحون إجراء تقسيم ملائم للمسؤوليات بين المانحين المتعددي الأطراف والمانحين الثنائيين، ودعوا إلى إقامة توازن صحيح بين البرامج والمشاريع الوطنية والإقليمية.

١٤ - وطلب المانحون إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية أن تواصل وضع الاستراتيجيات والسياسات في مجال التنمية المستدامة، وأن تولي أهمية أكبر للقطاع الخاص من خلال وضع السياسات الملائمة التي ستشجع الاستثمار الخاص الداخلي وجذب الاستثمار المباشر الأجنبي. وتعد هذه الاستثمارات لازمة لتحسين قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على التصدير، وزيادة حصائل الصادرات، وتقليل الاعتماد على المساعدة الخارجية. وفي هذا السياق، لوحظ وجود ترابط إيجابي بين مستوى المساعدة الخارجية ومستوى الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول الجزرية الصغيرة النامية، حيث يؤدي ارتفاع مستويات المساعدة الخارجية إلى الحد من المخاطر الماثلة للعيان التي تواجه الاستثمار في هذه الدول الجزرية واجتذاب استثمارات مباشرة أجنبية بمستويات عالية. وذكر أن المسألة لا تتعلق باختيار أحد أمرين: المساعدة الخارجية أو الاستثمار الأجنبي المباشر، ولكن كلاهما ضروري. ودعا المانحون إلى تعزيز القدرات الإحصائية للدول الجزرية الصغيرة النامية لكي تتمكن هذه الدول من وضع مؤشرات ملائمة للتقدم المحرز في مجال التنمية المستدامة، وبخاصة وضع مؤشرات لرصد أداء المشاريع والبرامج لضمان استخدام التمويل الخارجي بفعالية وبلوغ الأهداف المحددة. ومن شأن وجود مؤشرات للأداء أن يساعد أيضا المانحين على إبلاغ دافعي الضرائب في بلدانهم بما حققتهم موارد المساعدة الخارجية من نتائج.

رابعاً - ملاحظات ختامية

١٥ - أتاح الاجتماع للمانحين المحتملين وغيرهم من ذوي المصلحة فرصة للإطلاع على أولويات الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال التنمية المستدامة، وعلى الاستراتيجيات التي وضعتها هذه الدول من أجل تنفيذ برنامج العمل والقيود التي واجهتها في عملية التنفيذ. وأتاح الاجتماع أيضا فرصة للدول الجزرية الصغيرة النامية للإطلاع على التوجهات الخاصة لبرامج المعونة التي يقدمها المانحون وعلى طرائق تقديم هذه المعونة. وكانت المناقشات جديّة وصريحة ودارت في جو تسوده روح الصداقة والتعاون. وتوافقت الآراء بشأن عدد من القضايا، من بينها الطابع الهش والضعيف للدول الجزرية الصغيرة النامية، والمعوقات التي تواجه الاقتصادات الصغيرة، والحاجة إلى اتباع نهج شاملة إزاء تخطيط التنمية المستدامة، وضرورة إقامة علاقة شراكة على جميع المستويات، وضرورة تعزيز التعاون الإقليمي بين الدول الجزرية الصغيرة النامية، والحاجة إلى التنسيق بين المانحين.

١٦ - ورغم أنه لم تقدم أي تعهدات، أدى الاجتماع إلى تعزيز الشراكة بين المانحين والدول الجزرية الصغيرة النامية، وشكل بداية نهج تعاوني مرض للجانبين يبشر، فيما يبدو، بخير كثير. وأبدى عدد من المانحين أيضا استعدادا لتقديم الدعم إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية في إطار الجهود التي تبذلها من أجل تنفيذ برنامج العمل بوجه عام، وبخاصة دعم المشاريع التي سبق تقديمها. وأشار المانحون إلى أن

الخطوة المقبلة قد تتمثل في إجراء استعراض واف للمشاريع والمشاورات الجارية مع حكومات الدول الجزرية الصغيرة النامية على المستوى الثنائي من خلال آلياتها القائمة.

١٧ - وتم الاتفاق على أن المشاورات غير الرسمية بين مركز التنسيق التابعة للدول الجزرية الصغيرة النامية والمانحين المحتملين الممثلين في نيويورك، والتي سبقت الاجتماع، ينبغي أن تستمر بهدف مناقشة القضايا التي أثّرت خلال الاجتماع. ويمكن للفريق العامل، في هذا الصدد، أن يكون مفتوح باب العضوية وأن يناقش كلا من المسائل التنظيمية والقضايا المواضيعية في سياق الإعداد للدورة الاستثنائية للجمعية العامة.

١٨ - وستشكل نتائج هذا الاجتماع مساهمة قيمة في أعمال الدورة السابعة للجنة التنمية المستدامة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المقرر عقدها في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩.

حاشية

(١) توجد قائمة المشتركين في شعبة التنمية المستدامة، في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ وقد عرضت أيضا في موقع الإدارة على شبكة الإنترنت على العنوان التالي: WWW.un.org/esa/sustdev/sids.htm.

المرفق الأول

السمات البارزة للاجتماع كما قدمها الرئيسان المشاركان

أهداف الاجتماع:

- تركيز الاهتمام على طائفة من حوافظ المشاريع الإقليمية المتسقة مع أولويات السياسة العامة لبرنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية والتي عرضت على المانحين للنظر فيها.
 - إتاحة فرصة هامة للمانحين وغيرهم من ذوي المصلحة من أجل الإطلاع على الاستراتيجيات، والقيود، والأولويات فيما يتعلق بالدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال تنفيذ برنامج العمل.
 - المشاركة في مناقشة صريحة ومفتوحة بشأن تعبئة الموارد لأنشطة الدول الجزرية الصغيرة النامية في إطار برنامج العمل.
 - تعزيز الشراكة بين المانحين المحتملين والدول الجزرية الصغيرة النامية.
 - إيجاد زخم لدفع برنامج العمل، سواء للتمهيد للدورة الاستثنائية المقرر عقدها في خريف عام ١٩٩٩، أو فيما يتعلق بالسنوات المقبلة.
- ورأى الرئيسان المشاركان أن الاجتماع الذي عقد بين الدول الجزرية الصغيرة النامية والمانحين المحتملين، والذي تضمن أيضا مشاركة إيجابية للمنظمات المتعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية، قد قطع شوطا كبيرا صوب إحياء ما اتسم به المؤتمر العالمي لعام ١٩٩٤ من همة وحسن نية ونهج تطلعي.
- ويجدر تسليط الضوء بشكل خاص على ما يلي:
- النوعية الرائعة حقا لمقترحات المشاريع، التي تربو على ٣٠٠ مقترح، وللعروض التي قدمتها كل من الدول الجزرية الصغيرة النامية والمنظمات الإقليمية الثلاث. وقد تبين أن هذه العروض ذات قيمة جليلة في تسليط الضوء على القيود، والاستراتيجيات والأولويات فيما يتعلق بالدول الجزرية الصغيرة النامية.
 - الآراء المتعمقة والإيجابية التي أبداه المانحون، والمنظمات المتعددة الأطراف، والمنظمات غير الحكومية، مما ساهم في تبادل مفتوح وصريح للآراء.

- الاحساس القوي من جانب الدول الجزرية الصغيرة بالالتزام ببرنامج العمل وبملكيتهأ له. فهي ترى بجلاء في برنامج العمل إطار عمل لجهودها في ميدان التنمية المستدامة.
- نطاق الأنشطة التي جرى الاضطلاع بها بالفعل في إطار برنامج العمل في جانب كل من الدول الجزرية الصغيرة النامية والمانحين والمنظمات المتعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية.
- الاستعداد الذي أبدته بعض المؤسسات المالية الرئيسية في العالم لتوخي المرونة لدى بحث سبل تقديم المساعدة إلى الدول الجزرية الصغيرة.
- الدعم المستمر الذي يقدمه المانحون ومصادر التمويل العالمية إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية. فقد تشجعت هذه الدول بشكل خاص بما أعرب عنه خلال الاجتماع من امكانيات الحصول على دعم جديد.
- الأعمال التحضيرية الهامة التي قام بها الفريق العامل غير الرسمي في نيويورك والتي سيكون لها دور هام في الإعداد للدورة الاستثنائية.

الدروس المستفادة من الاجتماع:

- إن أهم المجالات ذات الأولوية بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية هي: التمويل، وتنمية الموارد البشرية، وبناء القدرات، وتعزيز المؤسسات، ونقل التكنولوجيا.

- إن هناك مساوئ ونقاط ضعف محددة تتأتى من صغر الحجم، وهي على وجه التحديد:
 - (أ) التنوع المحدود للموارد؛
 - (ب) الإفراط في الاعتماد على التجارة الدولية ومن ثم الضعف أمام التطورات العالمية؛
 - (ج) سهولة التعرض للكوارث الطبيعية والبيئية؛
 - (د) الإفراط في استخدام الموارد الطبيعية واستنزافها قبل الأوان؛
 - (هـ) ارتفاع تكلفة الإدارة العامة والهياكل الأساسية، بما في ذلك النقل والاتصالات؛
 - (و) الموارد البشرية المحدودة التي يضاعف من أثرها ارتفاع مستويات الهجرة، ولا سيما هجرة الأشخاص ذوي المهارات، وضعف القدرات المؤسسية.
- أن الدول الجزرية الصغيرة النامية "الـ تجد مكانا تحتمي به عند قدوم الطوفان". وتشكل الدول الجزرية الصغيرة النامية مختبرا للآثار المباشرة لظاهرة الدفينة وغيرها من المخاطر المقترنة بتغير المناخ. والواقع أن المسائل البيئية تندرج في عداد الاهتمامات الأساسية لهذه الدول كما بينت ذلك بوضوح المشاريع العديدة التي قدمت والتعليقات التي أدلى بها في الاجتماع.
- أن المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية قد انخفضت انخفاضاً ملحوظاً وأن ذلك أحدث أثراً بيئياً على هذه البلدان. وأكدت الدول الجزرية الصغيرة أن تعبئة الموارد تشكل بجلاء أحد التحديات الرئيسية. وإذا كان انشغال هذه الدول بالقيود التي تواجهها في مجال الموارد ليس أمراً جديداً على الإطلاق، فإنها تعتقد أنه من الواجب معالجة هذه المسألة بعزم جديد إذا أريد للدورة الاستثنائية أن توفر قوة الدفع اللازمة لتنفيذ برنامج العمل.
- وعلى هذا الأساس، تعترف الدول الجزرية الصغيرة النامية بأنه يتعين عليها بذل مزيد من الجهود لتهيئة بيئة مناسبة للمساعدة الخارجية. فيجب عليها أن تعتمد، حسب الاقتضاء، إصلاحات تتعلق بالسياسات لمواجهة التقلبات في المناخ العالمي، لأن السياسات الجيدة تولد المشاريع الجيدة والمشاريع الجيدة تشجع على التنفيذ الفعال. ويتعين على الدول

الجزرية الصغيرة النامية أيضا أن تكشف مساعيها من أجل وضع طرائق جديدة لتعبئة الموارد ولا سيما من أجل تنفيذ المبادرات الإقليمية.

- ولوحظ خلال الاجتماع أن هناك حاجة ملحة إلى تحسين التنسيق وإضفاء الفعالية عليه ليس فحسب من جانب الدول الجزرية الصغيرة النامية والمانحين والمنظمات المتعددة الأطراف وإنما أيضا داخل منظومة الأمم المتحدة ككل. وقيل إن هناك هامشا كبيرا للتحسين في هذا المجال لا سيما وأن تحسين التنسيق من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض التكاليف وتحسين الكفاءة والفعالية.

- وبصورة أعم، تؤمن الدول الجزرية الصغيرة النامية أنه بالإمكان تحسين القدرة على زيادة تعبئة الموارد عن طريق التنسيق الأكثر فعالية على جبهات عديدة: على الصعيدين الوطني والإقليمي، بما في ذلك تعزيز الآليات الإقليمية؛ وفيما بين المانحين، عن طريق إقامة علاقات تفاعلية تتسم بقدر أكبر من الابتكار مع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية؛ ومن خلال تعزيز مراكز التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك وحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية.

- وفي مجال التنسيق تم إبراز الدور القيّم والحاسم الذي يمكن أن تضطلع به شبكة الدول الجزرية الصغيرة النامية، وهي شبكة عالمية من شبكات الإنترنت ممولة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تعنى بتقاسم المعلومات وتتيح سرعة تنسيق العمل بشأن المسائل الملحة المتعلقة بالجزر. كما أن الإطار الإنمائي الشامل الذي يوفره البنك الدولي يتيح فرصة هامة لتعزيز التنسيق على الصعيد القطري وإقامة علاقات الشراكة مع الحكومات المحلية.

- وأشار المانحون إلى الحاجة إلى اتباع نهج تشاركي واسع النطاق. وينوه بالدول الجزرية الصغيرة النامية لقيامها باستشارة طائفة كبيرة من أصحاب المصلحة لدى تحديد الاحتياجات والأولويات التي تنفرد بها وضمان تجسيد تلك الأولويات والاحتياجات في مقترحات المشاريع.

- وبالرغم من أن المانحين شجعوا الدول الجزرية الصغيرة النامية على تحديد أولوياتها، فقد اتضح في الاجتماع، أن هذه العملية ليست بسيطة وواضحة المعالم. ورئي بأنه يجب عدم إغفال المسائل الأساسية مثل التعليم والصحة لدى تحديد الأولويات.

- وتطرق عدد من المانحين إلى الحاجة إلى تحقيق نواتج - أي اتباع نهج يتوخى تحقيق النتائج إزاء المشاريع الإنمائية - كما أشاروا إلى ما يكتسبه وضع مؤشرات لقياس التقدم

المحرز من قيمة حيوية. وسلطوا الضوء كذلك على الحاجة إلى إضفاء التوازن، وطنيا وإقليميا، على الجهود الإنمائية، وأبرزوا الدور الذي يمكن أن يضطلع به القطاع الخاص في مجال تعبئة الموارد.

- كما أثار عدد من المحاورين مسألة تعزيز طاقة الدول الجزرية الصغيرة النامية والنهوض بقدرتها التنافسية بغرض تيسير مشاركتها الفعلية في الاقتصاد العالمي.
- وأخيرا أكدت الدول الجزرية أن التمويل الذي يقدمه المانحون للدول الجزرية الصغيرة النامية، يشكل حافزا، بالنظر إلى التزامها القوي ببرنامج العمل ومشاركتها فيه. وأفادت الدول الجزرية أن علاقة الشراكة بين الدول الجزرية الصغيرة النامية والمانحين لها أهميتها الحاسمة في تحقيق الأهداف المتوخاة من البرنامج.

المتابعة:

- من الجلي أن مسألة حشد الموارد هي عملية متواصلة تفضي إلى انعقاد الدورة الاستثنائية وما بعدها. وبقدر أكبر من التحديد قُدمت، خلال الاجتماع، المقترحات الملموسة المبيّنة أدناه.
- أن يواصل الفريق العامل غير الرسمي اجتماعاته على أساس منتظم، تحضيرا للدورة الاستثنائية التي ستعقد في أيلول/سبتمبر. وبهذه الطريقة يمكن أن تؤدي البعثات الموجودة في نيويورك دورا تيسيريا حيويا.
- أن تقوم الدول الجزرية الصغيرة النامية، كل على حدة، في عواصمها، بالمتابعة مع البعثات التابعة للجهات المانحة بغرض المضي قدما في تنفيذ المشاريع.
- أن تكفل حكومات الدول الجزرية الصغيرة النامية إدماج المشاريع المقترحة ضمن خططها الوطنية بحيث يتسنى للمانحين التأكد من الأولوية الممنوحة لهذه المشاريع.
- أن يرفع ممثلو الجهات المانحة والهيئات المتعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية تقارير إلى مقارهم ويبلغوا مكاتبهم في الدول الجزرية الصغيرة النامية بالاستنتاجات التي خلص إليها الاجتماع ويوجهوا انتباه هذه المكاتب إلى المتابعة المتوقعة منهم.
- أن تستكشف المنظمات الإقليمية التابعة للدول الجزرية الصغيرة النامية السبل الكفيلة بتعزيز الترتيبات الإقليمية ووسائل مواجهة بعض الصعوبات التي جرى تبينها، بما في ذلك التنسيق وسير العمل في مراكز التنسيق.

- أن يتم تعميم موجز مكتوب لوقائع الاجتماع على جميع المشاركين وأن يقدم موجز شفوي خلال الاجتماع الذي ستعقده لجنة التنمية المستدامة فيما بين الدورتين بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية.

وختاماً:

تناول الاجتماع موضوع تعزيز وإثراء الشراكة بين الدول الجزرية الصغيرة النامية والمجتمع الدولي. وفي هذا السياق اتفق كل الحاضرين على أن الاجتماع كان مجدياً وناجحاً إلى حد كبير.

المرفق الثاني

الإجراءات التي اتخذت على الصعيد الوطني لتعزيز التنمية المستدامة^(١)

البلدان	الاستراتيجيات والسياسات الوطنية لتنفيذ برنامج العمل	الأطر التشريعية/الخطط	المبادرات المتخذة والإنجازات	مجالات التركيز
البحرين	اعتمدت إدارة شؤون البيئة ثلاث سياسات بيئية، ألا وهي المبدأ الوقائي، ومبدأ المسؤولية عن التلوث، ومبدأ التعاون. ويجري الاسترشاد بهذه المبادئ الثلاثة في تفسير التشريع فيما يتعلق بمجالات الاهتمام الرئيسية وبإدارة خدمات المجتمع المحلي على الصعيد الوطني.	في عام ١٩٩٦، دعا المرسوم التشريعي رقم ٢١ إلى إعادة تنظيم الإدارة البيئية وإنشاء إدارة شؤون البيئة.	أصبحت الآن حماية البيئة مسؤولية إدارة شؤون البيئة التابعة لوزارة الإسكان والبلديات والبيئة	الموارد البرية والبحرية؛ وإدارة الموارد المائية؛ ومساائل تغير المناخ والالتزامات المتعلقة بها؛ وإدارة النفايات؛ وحماية التنوع البيولوجي؛ ومكافحة التلوث
بربادوس	تعمل اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة على وضع سياسة وخطة مستدامتين على الصعيد الوطني	صدرت صكوك تشريعية خصيصا لكنالة حماية السواحل والحفاظ عليها؛ واقتراح إصدار تشريع شامل للإدارة البيئية	إنشاء وزارة منفصلة للبيئة والطاقة والموارد الطبيعية؛ وسيكتمل قريبا مشروع الصرف الصحي في الساحل الجنوبي ومشروع إدارة النفايات؛ وأنشئت وحدة لإدارة المنطقة الساحلية	ضمان إسهام وإشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني؛ والمناطق الساحلية والنظم الإيكولوجية البحرية الهشة
كوبا	في عام ١٩٩٧، تصدرت وزارة العلوم والتكنولوجيا والبيئة عملية نشطة للتحليل والتنسيق بين القطاعات، مما أسفر عن وضع استراتيجية وطنية للبيئة	في عام ١٩٩٧، أقر البرلمان الكوبي قانونا جديدا للبيئة، يرسى أساسا لإطار قانوني متماسك ومتكامل ويسهل إدماج البعد البيئي في خطط	البرنامج الوطني للإدارة الساحلية المتكاملة؛ وأنشئ مجلس وطني لأحواض الأنهار؛ واكتملت دراسة قطرية للتنوع البيولوجي في كوبا	تدهور التربة؛ وتدهور أوضاع المرافق الصحية والبيئية في المستوطنات البشرية؛ والتلوث في المياه البحرية والمياه الداخلية؛ وإزالة الغابات
قبرص	أدرجت الأهداف الرئيسية للتنمية المستدامة لقبرص في خطة التنمية الاستراتيجية للفترة ١٩٩٤-١٩٩٨؛ وستعقبها خطة للفترة ١٩٩٩-٢٠٠٣. يجري إعدادها حاليا	مشروع قانون لحماية البيئة، يتضمن أحكاما كاملة لتطبيق تدابير تقييم الأثر البيئي	تم التكاليف بإجراء دراسة وتمويلها في إطار برنامج SINERGY التابع للاتحاد الأوروبي؛ بعنوان: "إعداد خطة عمل لتحسين كفاءة قطاع الطاقة"	الأدوات المالية، والمعلومات، والبحوث، والمشاركة؛ وإدارة النفايات، والإشعاع، والغلاف الجوي، والضوضاء، والمواد الكيميائية، والحوادث الصناعية، والتكنولوجيا البيولوجية، وحماية الطبيعة والأحياء البرية

البلدان	الاستراتيجيات والسياسات الوطنية لتنفيذ برنامج العمل	الأطر التشريعية/الخطط	المبادرات المتخذة والإنجازات	مجالات التركيز
فيجي	اعتمد البرلمان خطة استراتيجية جديدة لفيجي للفترة ١٩٩٩-٢٠٠١	سيقدم قريباً إلى البرلمان قانون بشأن التنمية المستدامة؛ وسيكفل القانون استخدام الموارد	إنشاء مجلس وطني للتنمية المستدامة؛ ووحدات للإدارة البيئية داخل الوزارات والإدارات والوكالات الحكومية؛ وصندوق استثماري للبيئة؛ ومحكمة للبيئة؛ وتعزيز الوكالة البيئية المركزية في الحكومة، وإنشاء وحدة معنية بالمواد التي تستنفد طبقة الأوزون وتغير المناخ، ووحدة لحفظ الطاقة، ووحدة لإدارة الموارد الطبيعية	تسلط خطة التنمية الضوء على استراتيجيات تحقيق التنمية المستدامة والتقدم الاجتماعي في نهاية القرن العشرين، وتشير إلى المؤشرات الإيجابية للانتعاش الاقتصادي المستدام؛ السياسات القطاعية: استغلال الموارد الطبيعية، وتنمية الموارد البشرية، وتوفير البنية الأساسية وغيرها من المرافق الضرورية، وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية - التعليم والصحة والإسكان
غرينادا	تبذل جهوداً لتنفيذ جميع الصكوك الدولية ذات الصلة	..	بالإضافة إلى التعليم الرسمي في المدارس، توفر غرينادا دورات دراسية مسائية للبالغين من أجل مواصلة التعليم؛ وتبذل غرينادا جهوداً لتشجيع مشاركة جميع فئات المجتمع، بما في ذلك النساء	..
غيانا	تم وضع استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة تقوم على الالتزام التام بمبادئ التنمية المستدامة على النحو الوارد في جدول أعمال القرن ٢١، وفي خطة العمل؛ كما قامت بتنقيح سياستها الوطنية في مجالات الغابات، والطاقة، والتنوع البيولوجي، والمناطق المحمية، والعلم والتكنولوجيا، والأراضي	تتخذ غرينادا إجراءات لتعزيز المؤسسات، بما في ذلك في مجال إدارة الغابات	أنشأت غرينادا لجنة للموارد الطبيعية والبيئية، يرأسها رئيس الوزراء؛ كما أنشئت لجنة استشارية للموارد الطبيعية والبيئية، يرأسها المستشار العلمي لرئيس الجمهورية	..

البلدان	الاستراتيجيات والسياسات الوطنية لتنفيذ برنامج العمل	الأطر التشريعية/الخطط	المبادرات المتخذة والإنجازات	مجالات التركيز
جامايكا	خطة العمل الوطنية بشأن البيئة والعديد من وثائق السياسات العامة الأخرى، مثل السياسة الوطنية للأراضي لعام ١٩٩٧، والسياسة الوطنية للصناعة لعام ١٩٩٧، وسياسة نظام المناطق المحمية في جامايكا لعام ١٩٩٧	١٩٩١: إصدار قانون حفظ الموارد الطبيعية؛ ١٩٩٨: وضع مشروع الخطة الوطنية الرئيسية للرعي، والخطة الوطنية لمستجمعات المياه، وخطة العمل الوطنية للتوعية البيئية من أجل التنمية المستدامة (١٩٩٨-٢٠١٠)	إنشاء الهيئة الوطنية لحفظ الموارد الطبيعية عام ١٩٩١؛ وهناك مبادرات إضافية تشمل إنشاء مجلس التنمية المستدامة في جامايكا عام ١٩٩٦، وبرنامج الشبكة المستدامة في جامايكا عام ١٩٩٧	إدارة موارد المياه، والسياحة، والتخلص من المواد المسببة للتلوث الإحيائي، والأدوات الاقتصادية في إدارة البيئة، والمؤشرات المستدامة
كيريباتي	الاستراتيجيات الوطنية	..	أنشئت لجنة وطنية قبل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية؛ وتم إحياء هذه اللجنة لتصبح لجنة كيريباتي الوطنية للتنمية	..
ملديف	في عام ١٩٩٠، تمت صياغة خطة العمل الوطنية الأولى للبيئة؛ وفي عام ١٩٩٧، تم استعراض الخطة الأولى ووضع خطة ثانية	صياغة وتنفيذ قانون حماية البيئة؛ والتصديق على العديد من الاتفاقيات والاتفاقات الدولية وتنفيذها	استحداث إجراءات تقييم الأثر البيئي؛ وإنشاء مركز لبحوث البيئة؛ وتحديد المناطق والأنواع المحمية؛ وإعادة تشكيل للجنة الوطنية لحماية البيئة	تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر؛ وإدارة المناطق الساحلية؛ وحفظ التنوع البيولوجي؛ والإدارة المتكاملة لموارد الحيد البحري؛ وإدارة موارد المياه؛ وإدارة النفايات الصلبة والصرف الصحي؛ ومكافحة التلوث والنفايات الخطرة؛ والتنمية المستدامة للسياحة؛ وإدارة موارد الأراضي؛ والزراعة المستدامة، والمستوطنات البشرية والتحول الحضري
موريشيوس	..	..	تعمل موريشيوس على الصعيد الوطني والإقليمي لمعالجة القضايا الواردة في خطة العمل؛ وتشترك موريشيوس بالكامل في الجهود الإقليمية في إطار لجنة المحيط الهندي	إدارة الموارد الساحلية والبحرية؛ وإدارة موارد المياه العذبة
ميكرونيزيا	آليات لتنفيذ الرصد تحت إشراف مجلس التنمية المستدامة، وبدعم من وحدة التنمية المستدامة التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية	..	إعادة تنظيم هيكل وعمليات الحكومة لزيادة الكفاءة وتحسين الاستدامة المالية	..

البلدان	الاستراتيجيات والسياسات الوطنية لتنفيذ برنامج العمل	الأطر التشريعية/الخطط	المبادرات المتخذة والإنجازات	مجالات التركيز
سيشيل	بدأت خطة الإدارة البيئية عام ١٩٩٠؛ وتقوم سيشيل الآن بعملية تقييم تنفيذ الخطة؛ ويتمثل الهدف في صياغة خطة جديدة للفترة ٢٠١٠-٢٠٢٠	..	تقوم سيشيل حالياً بوضع الصيغة النهائية للخطة الرئيسية للسياسة في سيشيل " للفترة ١٩٩٩-٢٠٠٧؛ كما أكملت خطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي - تنفيذاً لالتزاماتها بموجب اتفاقية التنوع البيولوجي؛ وافتتح مركز سيشيل الوطني للتنوع البيولوجي	التركيز على تعزيز الترتيبات القانونية والمؤسسية لحماية البيئة وإدارة الموارد الطبيعية
جزر سليمان	الاستراتيجية الوطنية للإدارة البيئية؛ وقد أدخلت الحكومة القضايا والاستراتيجيات البيئية في استراتيجيتها الإنمائية المتوسطة الأجل التي تغطي ثلاث سنوات	وافق البرلمان على تشريعين، هما قانون حماية الأحياء البرية لعام ١٩٩٨، وقانون حماية البيئة لعام ١٩٩٨	تجري حالياً صياغة خطة عمل لاستراتيجية وطنية للتنوع البيولوجي، وسيتم التوصية بها قريباً ضمن التقرير الوطني المقدم بموجب اتفاقية التنوع البيولوجي	..
سورينام	وضعت الإدارة البيئية العامة ضمن مسؤولية رئيس جمهورية سورينام مباشرة	صدر مرسوم رئاسي بإنشاء المجلس الوطني للبيئة كهيئة للسياسات العامة وكهيئة استشارية	اتخذت الحكومة قراراً بالحفاظ على ١,٦ مليون هكتار من الغابات المدارية المطيرة	الآليات المؤسسية، وتصميم وتنفيذ السياسات البيئية
سانت لوسيا	ليس ثمة سياسة وطنية متعمدة لتنفيذ برنامج عمل الدول الجزرية الصغيرة النامية؛ وإنما تسعى الحكومة إلى تنفيذ استراتيجيتها الإنمائية من خلال معالجة طائفة واسعة من القضايا، التي يدخل كثير منها في نطاق برنامج عمل الدول الجزرية الصغيرة النامية	صياغة خطة العمل الوطنية البيئية؛ ووضع خطة لإدارة مستجمعات المياه والبيئة	إنشاء وحدة للتنمية المستدامة تابعة لوزارة المالية والتخطيط؛ وإنشاء هيئة وطنية لإدارة النفايات الصلبة	إصلاح أوضاع الميزانية، وإدارة النفايات، والمناطق الساحلية، والغابات، والمتنزهات والمناطق المحمية، والتخفيف من حدة الفقر
سانت فنسنت وجزر غرينادين	في كل من الاستراتيجية الاقتصادية المتوسطة للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٠ وبيان ميزانية عام ١٩٩٩، شددت الحكومة بقوة على هدفها المتمثل في تحقيق النمو المتوازن والتنمية المستدامة	..	..	يتمثل الهدف الرئيسي للحكومة في معالجة مشاكل البطالة والفقر؛ وبالنسبة لعام ١٩٩٩، تتمثل العناصر الرئيسية لبرنامج الحكومة في: التنوع الاقتصادي، وكفاءة وفاعلية الخدمات العامة، والإطار المالي والتنظيمي، ومالية القطاع العام، والموارد البشرية، والإدارة البيئية

البلدان	الاستراتيجيات والسياسات الوطنية لتنفيذ برنامج العمل	الأطر التشريعية/الخطط	المبادرات المتخذة والإنجازات	مجالات التركيز
ترينيداد وتوباغو	حددت ترينيداد وتوباغو رؤيتها وسياساتها واستراتيجياتها للتنمية المستدامة في الإطار الاستراتيجي الوطني للتنمية الذي يغطي سبع سنوات للفترة ٢٠٠٥-١٩٩٩	..	..	النمو الاقتصادي، والعدالة الاجتماعية والتقدم، وحماية البيئة؛ والتشديد على تعزيز الزراعة والصناعات التحويلية الخفيفة والسياحة والخدمات التجارية؛ وفي الأجل القصير: القضاء على الفقر، وتحقيق العمالة، والحد من الجريمة

(أ) يتضمن هذا المرفق جميعا للعروض الموجزة التي قدمت أثناء الاجتماع؛ ولا يشكل عرضا شاملا للإجراءات التي اتخذتها الدول الجزرية الصغيرة النامية.

ملاحظة: وجود نقطتين (..) يعني عدم توفر بيانات.

المرفق الثالث

بعض خصائص برامج المانحين المنفذة في الدول الجزرية الصغيرة النامية
التي ورد ذكرها في الاجتماع*

الاستعداد لاستعراض المشاريع لتحديد إمكانية تمويلها	طرائق وآليات تخصيص المعونات	البلد المستفيد أو المنطقة المستفيدة	الأولويات البرنامجية الحالية	أنشطة المعونة/ مستويات المساعدة	المانحون
	إن مستوى الموارد التي ستتوفر لكل بلد لهذا الغرض خلال الفترة ٢٠٠١-١٩٩٩ العملية التي تجري حاليا لتقييم الأداء القطري وورقات الآن عملية تخصيص الموارد من جانب المجموعة المصرفية على الأداء، وبالتالي سيكون بمقدور الدول الجزرية الصغيرة النامية في أفريقيا أن تجذب المزيد من موارد المجموعة المصرفية وما شابهها من مؤسسات مالية متعددة الأطراف من خلال تحسين أدائها وفقا لشروط أداء مجموعة السياسات العامة	..	مع التزام المجموعة المصرفية بمساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية في أفريقيا في تنفيذ المشاريع والبرامج ذات الأولوية لتعزيز تنميتها المستدامة، فلإن تدخلاتها في الدول الجزرية الصغيرة النامية تغطي مجالات مثل الزراعة ومصائد الأسماك والنقل والموارد البشرية وإمدادات المياه العذبة وإدارة النفايات وبناء القدرات وبرامج التكيف الهيكلي، من أجل تحسين بيئة السياسات العامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية في أفريقيا	على مدى الفترة ١٩٦٧-١٩٩٨، التزمت المجموعة المصرفية بحوالي ٧٨٠ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة في الدول الجزرية الصغيرة النامية الست في أفريقيا، منها ٨٤ في المائة بشروط ميسرة؛ ويمثل هذا المبلغ حوالي ٧ في المائة من مجموع التزامات المجموعة المصرفية في جميع البلدان الأعضاء المقترضة في منطقتها	مصرف التنمية الأفريقي
نعم	تهتم استراليا بإدماج المشاريع المخصصة للدول الجزرية الصغيرة النامية في عمليات التمويل القائمة، وتسييرها من خلال القنوات القائمة	..	..	..	استراليا

الاستعداد لاستعراض المشاريع لتحديد إمكانية تمويلها	طرائق وآليات تخصيص المعونات	البلد المستفيد أو المنطقة المستفيدة	الأولويات البرنامجية الحالية	أنشطة المعونة/ مستويات المساعدة	المانحون
نعم	تفضل كندا تمويل المشاريع من خلال الآليات القائمة	طورت كندا في الآونة الأخيرة علاقات جديدة مع هايتي والجمهورية الدومينيكية؛ ولديها على الصعيد القطري برنامج دعم قوي متعدد السنوات في جامايكا؛ وقدمت دعماً لمشروع للغابات المدارية في غيانا، ضمن مشاريع قطرية أخرى	يتركز الدعم المقدم على الصعيد الإقليمي على إدارة موارد المحيطات ومصائد الأسماك	تقدم كندا الدعم إلى منظمة دول شرق البحر الكاريبي والجماعة الكاريبية وجامعة ويست إنديز، وكان الدعم الذي تقدمه إلى المنظمات الإقليمية مكملًا للمساعدة المقدمة من الهيئات المتعددة الأطراف	كندا
نعم	يعتمد مستوى الموارد التي يتم توفيرها لكل بلد على استراتيجية المساعدة القطرية؛ وتأسس هذه الاستراتيجيات على الأولويات المحددة في إطار برنامج الاستثمار في القطاع العام والاستراتيجية المتوسطة الأجل للبلد، التي كثيراً ما يتم إعدادها بمساعدة مصرف التنمية الكاريبي؛ ويؤخذ في الاعتبار أيضاً الأداء الاقتصادي الكلي للبلد، وأداء محافظ الأوراق المالية ومدى تعرض المصرف نفسه	إن ١٥ من بين البلدان الأعضاء الـ ١٧ المقترضة من المصرف هي من الدول الجزرية الصغيرة النامية؛ وكلها من الدول الجزرية الصغيرة النامية؛ والناطقة الصغرية النامية؛ تقع في منطقة حوض البحر الكاريبي	مع التزام مصرف التنمية الكاريبي بتقديم المساعدة وتعزيز التنمية المستدامة في البلدان الأعضاء المقترضة منه، ومن بينها ١٥ من الدول الجزرية الصغيرة النامية، فإن سياسات الإقراض العادية التي يتبعها المصرف تسمح بتغطية جميع المجالات ذات الأولوية الواردة في برنامج العمل؛ ومع ذلك، يركز المصرف بصورة متزايدة على إدارة الكوارث، وإدارة النفايات، والسياحة، وتنمية الموارد البشرية، وبناء القدرات، بالإضافة إلى تشجيع التكامل الإقليمي	على مدار الفترة ١٩٨٤-١٩٩٨، التزم مصرف التنمية الكاريبي بمبلغ ٤٨٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في الدول الجزرية الصغيرة النامية من البلدان الأعضاء المقترضة منه، منها ٤٧ في المائة بشروط ميسرة؛ وكان ما يقرب من ٢٥٩ مليون دولار من مجموع تمويل مشاريع في المجالات ذات الأولوية الواردة في برنامج العمل	مصرف التنمية الكاريبي
٠٠	بمقدور الدانمرك توفير موارد مالية جديدة للبيئة والاستخدام المستدام للموارد؛ وسيتم اختيار المشروع وفقاً للأولويات	٠٠	٠٠	٠٠	الدانمرك

الاستعداد لاستعراض المشاريع لتحديد إمكانية تمويلها	المساعدات الإضافية: صندوق التنمية الأوروبي من خلال برامج من قبل نظام تثبيت حصائل الصادرات STABEX (مثل منتجي الموز في جزر ويندوارد)، ونظام تثبيت حصائل الصادرات في قطاع التعدين SYSMIN (مثل جامايكا)، ومرفق التكيف الهيكلي (مثل هايتي)	طرائق وآليات تخصيص المعونات	البلد المستفيد أو المنطقة المستفيدة	الأولويات البرنامجية الحالية	أنشطة المعونة/ مستويات المساعدة	المانحون
٠٠	المساعدات الإضافية: صندوق التنمية الأوروبي من خلال برامج من قبل نظام تثبيت حصائل الصادرات STABEX (مثل منتجي الموز في جزر ويندوارد)، ونظام تثبيت حصائل الصادرات في قطاع التعدين SYSMIN (مثل جامايكا)، ومرفق التكيف الهيكلي (مثل هايتي)	المساعدات الإضافية: صندوق التنمية الأوروبي من خلال برامج من قبل نظام تثبيت حصائل الصادرات STABEX (مثل منتجي الموز في جزر ويندوارد)، ونظام تثبيت حصائل الصادرات في قطاع التعدين SYSMIN (مثل جامايكا)، ومرفق التكيف الهيكلي (مثل هايتي)	قام الاتحاد الأوروبي، من خلال صندوق التنمية الأوروبي، بتقديم الدعم إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي والجماعة الكاريبية، التي تم تعزيز قدرات أمانتها على إدارة المعونات المقدمة في مجالات البيئة والموارد البشرية والتأهب للكوارث	تتوجه ميزانية الاتحاد الأوروبي نحو تعزيز الإجراءات في ميادين البيئة، والأمن الغذائي، وإعادة التأهيل، والمشاركة في التمويل مع المنظمات غير الحكومية، والأعمال الإنسانية، والوقاية من الكوارث والتأهب لها وتوفير الدعم في مرحلة ما بعد الكوارث	في الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠، بلغ مجموع الموارد المتوخى تخصيصها من صندوق التنمية الأوروبي للبرامج الوطنية والإقليمية في الدول الجزرية الصغيرة النامية ١٠٢٤ مليون يورو أوروبي. تحصل منها منطقة البحر الكاريبي على ٥٤٢	الاتحاد الأوروبي/ صندوق التنمية الأوروبي
			على إدارة المعونات المقدمة في مجالات البيئة والموارد البشرية والتأهب للكوارث		على ٢٨٦ مليونا، ومنطقة المحيط الهادئ على ١٤٩ مليونا	
٠٠	خلال السنوات الأربع الماضية، تزايدت المعونات الإنمائية بصورة بطيئة؛ ويقدم نحو ٤٠ في المائة من المعونات الخارجية عن طريق المنظمات المتعددة الأطراف، بينما يقدم نحو ٦٠ في المائة عن طريق الترتيبات الثنائية	الشركاء الرئيسيون في التعاون الإنمائي هم أشد البلدان فقرا	اتخذت فنلندا قرارا بالدخول في مفاوضات لإقامة تعاون وشراكة مع الدول الجزرية الصغيرة النامية والهيئات الإقليمية ذات الصلة في ميداني الأرصاد الجوية والموارد المائية من خلال التعاون مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، وبالتعاون مع مؤسساتها الوطنية للأرصاد الجوية		٠٠	فنلندا

الاستعداد لاستعراض المشاريع لتحديد إمكانية تمويلها	طرائق وآليات تخصيص المعونات	البلد المستفيد أو المنطقة المستفيدة	الأولويات البرنامجية الحالية	أنشطة المعونة/ مستويات المساعدة	المانحون
٠٠	بدأت فرنسا إعادة تنظيم آليات تقديم المساعدات؛ فالدول الجزرية الصغيرة النامية التي لا تنتمي إلى "منطقة التضامن ذات الأولوية" يمكن أن تنلقى بعض الدعم عن طريق مختلف الآليات الأخرى، مثل الصندوق الفرنسي للبيئة العالمية، وصندوق منطقة البحر الكاريفي، وصندوق المحيط الهادئ	تتركز المعونات الثنائية على "منطقة التضامن ذات الأولوية"، التي تقسم بتحديدها واستكمال بياناتها لجنة مشتركة بين الوزارات تخضع لسلطة رئيس الوزراء؛ وتضم القائمة الدول الجزرية الصغيرة النامية التالية: فانواتو، ودومينيكا، وغرينادا، وسانت لوسيا، وسانت كيتس ونيفيس، وسانت فنسنت وجرزر غرينادين، وهايتي، وكوبا، والجمهورية الدومينيكية، والرأس الأخضر، وجرزر القمر، وموريشيوس، وسان توموي وبرينسيبي، وسيشل	٠٠	٠٠	فرنسا ١١٠ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة للمعونات الثنائية للدول الجزرية الصغيرة النامية وحدها عام ١٩٩٦
نعم	قام المرفق بدعوة الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى الدخول في حوار مع مراكز التنسيق الوطنية التابعة للمرفق؛ وستعمل الهيئات الإقليمية على توفير التمويل المشترك الذي يتطلبه المرفق	٠٠	٠٠	٠٠	مرفق البيئة العالمية

الاستعداد لاستعراض المشاريع لتحديد إمكانية تمويلها	طرائق وآليات تخصيص المعونات	البلد المستفيد أو المنطقة المستفيدة	الأولويات البرنامجية الحالية	أنشطة المعونة/ مستويات المساعدة	ألمانيا	المانحون
نعم	تشجع اليابان الدول الجزرية الصغيرة النامية على الاتصال بالسلطات اليابانية المختصة من خلال سفارات اليابان لاستكشاف إمكانيات تمويل المشاريع	نعم	لا يزال عدد من الدول الجزرية الصغيرة النامية شركاء في التعاون الإنمائي الثنائي، بما في ذلك الرأس الأخضر، والجمهورية الدومينيكية، وهايتي، وبابوا غينيا الجديدة؛ وبالإضافة إلى ذلك، تقدم ألمانيا الدعم إلى أنشطة عدد من المنظمات الإقليمية ذات الصلة	تتضمن المجالات المحورية للتعاون الثنائي مجالات إمدادات المياه الصرفة، والصحة، والتعليم والتدريب المهني، والتخطيط الإقليمي، مصائد الأسماك والغابات	ففي الفترة ما بين عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٧، وفرت ألمانيا ٧٣ من الدول الجزرية الصغيرة النامية في جميع المناطق مبلغ ٢٣٣ مليون مارك ألماني، أي حوالي ١٣٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، من خلال التعاون المالي والتقني الثنائي؛ وتشمل هذه الأرقام الأموال المنقذة بالإضافة إلى الأموال الملتزم بها لمشاريع جارية أو متوخاة، كما تشمل الدعم المالي المتقدم من الحكومة الاتحادية إلى المنظمات غير الحكومية التي تقوم بأنشطة في الدول الجزرية الصغيرة النامية في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، ومنطقة البحر الكاريبي، وأفريقيا	اليابان

الاستعداد لاستعراض المشاريع لتحديد إمكانية تمويلها	طرائق وآليات تخصيص المعونات	البلد المستفيد أو المنطقة المستفيدة	الأولويات البرنامجية الحالية	أنشطة المعونة/ مستويات المساعدة	المانحون
..	..	يسعى إلى إقامة شراكة مع الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال سلسلة من المشاريع المنفذة في منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهندي وجنوب المحيط الهادئ خلال العقد الماضي، معظمها بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والجماعة الكاريبية ومنظمة دول شرق البحر الكاريبي	يركز على بضع مسائل رئيسية: • الأثر البيئي للمستوطنات والبنية الأساسية والخدمات على النظم الأيكولوجية الهشة في الدول الجزرية الصغيرة النامية • الضعف إزاء الكوارث الطبيعية، وتحسين إدارة المستوطنات والبنية الأساسية للحد من الكوارث • تنمية الموارد البشرية في مجالات الإدارة المتكاملة للموارد والمستوطنات	..	الموئل
..	..	..	تضطلع المنظمة ببرنامج نشط للشراكة والتعاون مع الشركاء الاجتماعيين في كثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية لمساعدتها على الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي على أساس عادل ومنصف؛ فالبرنامج الدولي للمشاريع مثلاً يشجع تدريب المديرين والقائمين على إنشاء المشاريع الخاصة والعمال المهنيين	..	منظمة العمل الدولية

الاستعداد لاستعراض المشاريع لتحديد إمكانية تمويلها	طرائق وآليات تخصيص المعونات	البلد المستفيد أو المنطقة المستفيدة	الأولويات البرنامجية الحالية	أنشطة المعونة/ مستويات المساعدة	المانحون
نعم	بمقدور أيرلندا تقديم الدعم لبعض المشاريع المحددة	٠٠	٠٠	زادت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من أيرلندا ثلاث مرات منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، وهي تلتزم بزيادة التعاون المتعدد الأطراف، وتزيد بصورة مطردة من مساهماتها في أنشطة الأمم المتحدة؛ وتقدم أيرلندا الدعم المالي إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال مرفق البيئة العالمي	أيرلندا
٠٠	يتحرك التعاون الإنمائي لإيطاليا في اتجاه مواز لاتجاه "الشراكة الاقتصادية"، وبخاصة في مجال السياحة الاقتصادية	تقوم إيطاليا حاليا بتمويل مشاريع تعاون في تسع من الدول الجزرية الصغيرة النامية	٠٠	قامت إيطاليا فسي السنتين الماضيتين، من خلال صندوق الأمم المتحدة الاستثماري لموارد الطاقة الجديدة والمتجددة، بتمويل تسعة مشاريع في سبع من الدول الجزرية الصغيرة النامية، و ٧٠ منحة دراسية لخبراء من ١١ من الدول الجزرية الصغيرة النامية، كما قدمت مساعدات إلى أربع من الدول الجزرية الصغيرة النامية التي أصابتها الأعاصير	إيطاليا
٠٠	تقتصر المساعدة الإنمائية الرسمية على البلدان التي تنفذ برامج التكيف الهيكلي؛ والمعايير المستخدمة لتخصيص المعونات هي: مستوى الفقر، ونوعية السياسة الاقتصادية، والحكم الرشيد	٠٠	٠٠	المساعدة الإنمائية الرسمية: ٠,٨ في المائة من مجموع الناتج المحلي	هولندا

الاستعداد لاستعراض المشاريع لتحديد إمكانية تمويلها	طرائق وآليات تخصيص المعونات	البلد المستفيد أو المنطقة المستفيدة	الأولويات البرنامجية الحالية	أنشطة المعونة/ مستويات المساعدة	المانحون
٠٠	٠٠	يوجه حاليا أكثر من ٥٥ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية إلى ١٨ من الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ، و ٢٥ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية المتعددة الأطراف توجسه خصيصا لدعم المؤسسات الإقليمية في المحيط الهادئ؛ كما تستفيد الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ، وفي منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهندي، من عدد من البرامج العالمية التي تخطط بها نيوزيلندا، وبخاصة في مجال بناء القدرات	تقييم بناء القدرات، والضعف، ودعم استراتيجيات البيئة، والتنوع البيولوجي، وإدارة الموارد والنايات، وتغير المناخ والقضاء تدريجيا على المواد التي تستند طبقة الأوزون؛ وبالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة التجارة العالمية، تقوم بتعزيز قدرات جزر المحيط الهادئ على التصدي لتعقيدات القواعد التجارية	تبلغ المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية ١٠٠ مليون دولار نيوزيلندي، وهي تزيد بصورة مطردة من حيث المبلغ بالدولارات النيوزيلندية وكنسبة مئوية من نفقات الحكومة المركزية، وهي تزيد حاليا على متوسط نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى مجموع الناتج المحلي في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	نيوزيلندا
٠٠	المساعدات المقدمة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية تمر من خلال القنوات المتعددة الأطراف	٠٠	٠٠	المساعدة الإنمائية الرسمية: ١,٢ بليون دولار سنويا، تشكل ٠,٩ في المائة من مجموع الناتج المحلي؛ وهناك خطط لزيادتها إلى ١ في المائة من مجموع الناتج المحلي	الترويج
نعم	٠٠	٠٠	٠٠	التزمت إسبانيا بمبالغ كبيرة لتمويل مشاريع في الدول الجزرية الصغيرة النامية	إسبانيا

الاستعداد لاستعراض المشاريع لتحديد إمكانية تمويلها	طرائق وآليات تخصيص المعونات	البلد المستفيد أو المنطقة المستفيدة	الأولويات البرنامجية الحالية	أنشطة المعونة/ مستويات المساعدة	المانحون
٠٠	تخصص المعونات تبعاً لبعض المعايير	تشارك السويد في مشاريع في خمس من الدول الجزرية الصغيرة النامية	٠٠	تسهل السويد، باعتبارها عضواً في الاتحاد الأوروبي، في المساعدات المتعددة الأطراف المقدمة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية	السويد
نعم	تقدم المعونات في إطار ورقات الاستراتيجية القطرية التي توضع من خلال المشاورات الثنائية	تتطلع المملكة المتحدة إلى فرص التعاون مع المؤسسات الإقليمية، مثل منظمة دول شرق البحر الكاريبي ومصرف التنمية الكاريبي	ستركز مشاريع العام المقبل على التعليم الأساسي والإدارة السليمة	٠٠	المملكة المتحدة
٠٠	يقدم صندوق البيئة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة مبالغ صغيرة نسبياً للأنشطة المتصلة بالدول الجزرية الصغيرة النامية، وبالتالي يعتمد برنامج البيئة بشدة على المصادر الخارجية للتمول؛ ويظل مرفق البيئة العالمية، الذي يعد برنامج البيئة إحدى وكالاته المنفذة الثلاث، أحد المصادر الرئيسية المحتملة لهذه الأموال؛ ويتمثل مصدر آخر للأموال لتنفيذ الجوانب المتعلقة بالبيئة في برنامج العمل في الصناديق الاستثنائية التي يجري تشغيلها في إطار برنامج البحار الإقليمية التابع لبرنامج البيئة	٠٠	يحدد مرفق البيئة العالمية المشاكل والاحتياجات الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية في ثلاثة مجالات تركيزه الأربعة: حماية التنوع البيولوجي، والتخفيف من آثار تغير المناخ، وحماية المياه الدولية؛ والأنشطة التي يشترك في تمويلها مرفق البيئة العالمية مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة فيما يتصل بالدول الجزرية الصغيرة النامية تشمل العديد من المشاريع في مجال التنوع البيولوجي	٠٠	برنامج الأمم المتحدة للبيئة

الاستعداد لاستعراض المشاريع لتحديد إمكانية تمويلها	طرائق وآليات تخصيص المعونات	إمكانات التمويل: للبنوك والمصارف الخارجية عس الميزانية	البلد المستفيد أو المنطقة المستفيدة	الأولويات البرنامجية الحالية	المساعدة / مستويات	المنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)
نعم	٠٠	العديد من المشاريع في مناطق المحيط الهادئ، والمحيط الهندي، والبحر المتوسط، والمحيط الأطلسي، والبحر الكاريبي	منطقة البحر الكاريبي "التركيز على المحيط الهادئ" و "التركيز على منطقة البحر الكاريبي"	٠٠	٠٠	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
					قدم البرنامج الإنمائي الدعم إلى أنشطة عديدة تهدف إلى تعزيز قدرات الدول الجزرية الصغيرة النامية في المجالات ذات الأهمية البالغة المحددة في برنامج العمل؛ وتشمل أمثلة ذلك التحضير لبرنامج المساعدة التقنية للدول الجزرية الصغيرة النامية، وتقييم احتياجات وأولويات التعاون التقني التي لم تتم تلبيةها في العديد من مناطق الدول الجزرية الصغيرة النامية. وبدء مشروع تجريبي لشبكة معلومات الدول الجزرية الصغيرة النامية	

الاستعداد لاستعراض المشاريع لتحديد إمكانية تمويلها	طرائق وآليات تخصيص المعونات	البلد المستفيد أو المنطقة المستفيدة	الأولويات البرنامجية الحالية	أنشطة المعونة/ مستويات المساعدة	المانحون
..	..	..	أعربت الولايات المتحدة الأمريكية عن اهتمامها الخاص بالعمل المتعلق بالدول الجزرية الصغيرة النامية في تنفيذ المبادرة الدولية للشعاب المرجانية، وتناول مسائل الموارد الساحلية والبحرية، فضلا عن البرية التي تؤثر على البيئة البحرية	..	الولايات المتحدة الأمريكية
نعم	سي دعم البنك الدولي المشاريع طالما كانت تتسق مع الاستراتيجية القطرية	..	يهتم البنك الدولي بتعزيز استدامة السياحة والصناعة في أكثر جواردهما اتساعا	..	البنك الدولي
..	..	..	بمقدور منظمة الصحة العالمية توفير التدريب والتعاون التقني لتقييم الأثر البيئي وتحليل الضعف من أجل التأهب للكوارث الطبيعية	..	منظمة الصحة العالمية

* يتضمن هذا المرفق جميعا للعروض الموجزة التي قدمت أثناء الاجتماع، ولا يشكل عرضا شاملا للإجراءات التي اتخذتها الدول الجزرية الصغيرة النامية.

ملحوظة: وجود نقطتين (٠٠) يعني عدم توفر بيانات.

المرفق الرابع

عدد مقترحات المشاريع حسب المجالات البرنامجية وحسب مجموعات الدول الجزرية الصغيرة النامية

المجموع				منطقة المحيط الهادئ			مناطق المحيط الهندي والبحر المتوسط والمحيط الأطلسي			منطقة البحر الكاريبي			المجال البرنامجي
المجموع	وطني	إقليمي	المجموع	وطني	إقليمي	المجموع	وطني	إقليمي	المجموع	وطني	إقليمي	المجموع	
٩	٦	٣	٢	١	١	١	صفر	١	٦	٥	١	١	أولا - تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر
١٥	١٢	٣	٢	١	١	٤	٤	صفر	٩	٧	٢	٢	ثانيا - الكوارث الطبيعية والبيئة
٣٣	٢٧	٦	٨	٨	صفر	٩	٧	٢	١٦	١٢	٤	٤	ثالثا - إدارة النفايات
٢٩	١٧	١٢	١٢	١	١١	٨	٧	١	٩	٩	صفر	صفر	رابعا - الموارد الساحلية والبحرية
١٥	١٣	٢	٣	٢	١	٣	٣	صفر	٩	٨	١	١	خامسا - موارد المياه العذبة
١٢	١٠	٢	٥	٤	١	٣	٣	صفر	٤	٣	١	١	سادسا - موارد الأراضي
١٩	١٤	٥	١١	١١	صفر	١	١	صفر	٧	٢	٥	٥	سابعا - موارد الطاقة
١٦	١٦	صفر	٥	٥	صفر	٢	٢	صفر	٩	٩	صفر	صفر	ثامنا - الموارد السياحية
٢٦	٢٥	١	٣	٣	صفر	٦	٦	صفر	١٧	١٦	١	١	تاسعا - موارد التنوع البيولوجي
٣٨	٣٢	٦	١٠	١٠	صفر	١٠	٨	٢	١٨	١٤	٤	٤	عاشرا - المؤسسات الوطنية والتدريبات الإدارية
٨	١	٧	١	صفر	١	٢	١	١	٥	صفر	٥	٥	حادي عشر - المؤسسات الإقليمية والتعاون التقني الإقليمي
١٣	١٣	صفر	١٢	١٢	صفر	١	١	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	ثاني عشر - النقل والاتصالات
١٣	١٢	١	صفر	صفر	صفر	٥	٥	صفر	٨	٧	١	١	ثالث عشر - العلم والتكنولوجيا
٥٧	٣٦	٢١	٢٥	٢٢	٣	٢	٢	صفر	٣٠	١٢	١٨	١٨	رابع عشر - تنمية الموارد البشرية
٨	٧	١	١	صفر	١	٦	٦	صفر	١	١	صفر	صفر	خامس عشر - التنفيذ والرصد والاستعراض
٣١١	٢٤١	٧٠	١٠١	٨٠	٢١	٦٣	٥٦	٧	١٤٨	١٠٥	٤٣	٤٣	المجموع

— — — — —